الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الأربعاء
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس: السيد بتريسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية

(ب) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية

تنظيم العمل

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/50/SR.12
5 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/50/91 و A/50/254-S/1995/501 و A/50/407 و A/50/475)

(أ) تمويل التنمية (A/50/397)

(ب) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (A/50/429)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/50/379)

١ - السيد كيم يونغ (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن أزمة الديون المستمرة تزيد بصورة مطردة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في ادخار الموارد المالية اللازمة للتنمية على الصعيد الوطني. وفضلا عن ذلك، فإن المبلغ الإجمالي للمعونة الخارجية والأموال الإنمائية للأمم المتحدة يتناقص بصورة متزايدة في حين أن هناك في نفس الوقت اتجاها متناميا لتحويل الموارد إلى أغراض غير إنمائية. ورأى أن مسألة تمويل التنمية يجب أن تناقش جنبا إلى جنب مع مسألة الديون الخارجية. ذلك أن تعبئة الموارد المالية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تعتمد إلى حد كبير على ما إذا كان في الإمكان التوصل إلى حل شامل ودائم وإنمائي المنحى لمشكلة الديون.

٢ - وأردف قائلا إنه يتعين على البلدان المتقدمة، في ذات الوقت، أن تفي بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في وقت مبكر وأن تتحمل المزيد من المسؤوليات ولا سيما من أجل توفير المزيد من الموارد المالية للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وينبغي اتخاذ خطوات على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي لتخصيص موارد تمويل جديدة من أجل التنمية وينبغي أن تولي الدول الأعضاء اهتماما شديدا للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقترح عقده والذي يهدف إلى التوصل إلى حل لمسألة توفير الموارد المالية من أجل التنمية جنبا إلى جنب مع مسألة الديون الخارجية.

٣ - السيدة هوهانوفسكا (أوكرانيا): أعربت عن سعادة وفدها إزاء أن تقرير الأمين العام (A/50/429) قد أخذ في الحسبان مشاكل البلدان التي أخذت تنتقل من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وهو ما يوضح وجود وعي متنام لدى المجتمع الدولي بالطابع العالمي لمشكلة دمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. بيد أنه من المؤسف أن النتائج التي خلص إليها التقرير لا تتضمن تقييما وافيا لأثر الحل الناجح لهذه المشكلة على تطور الاقتصاد العالمي.

٤ - وأضافت أن التقرير يبدي قلقا لعدم إحراز تقدم كاف في الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومع ذلك فلا يمكن المقارنة بين الحالة في دول الاتحاد السوفياتي السابق والحالة في الدول الشيوعية السابقة

الأخرى. ذلك أن أوكرانيا تواجه صعوبة في الحصول على موارد للتصدي للآثار المستمرة لكارثة شارنوبيل، وإزالة الأسلحة النووية من أراضيها، والنفقات الكبيرة المتعلقة بالجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يوغوسلافيا السابقة.

٥ - واستطردت قائلة إن الانتقال الناجح والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلبان دعما دوليا واسع النطاق إلى جانب جهود البلدان ذاتها. وأوكرانيا تؤيد تمام التأييد الفروع الواردة في التقرير التي تدعو إلى استثمارات كبيرة ونقل التكنولوجيا لهذه البلدان. وقد أحرزت أوكرانيا تقدما كبيرا بعد أن وضعت الإصلاحات الاقتصادية موضع التنفيذ قبل عام، كما أن الحكومة قد أعادت التأكيد توا على أن تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي يمثل إحدى أولوياتها. وكانت البلدان الصناعية السبعة الكبرى ومنظمات دولية نقدية ومالية أخرى قد خصصت قرابة ٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة لدعم جهود أوكرانيا؛ بيد أن حساب مجموع الاحتياجات من الاستثمارات الأجنبية يصل إلى قرابة ٤٠ بليون دولار.

٦ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، قالت إنه يجب إعطاء الأولوية الأولى للبحث عن مصادر تمويل غير تقليدية واستخدام هذه الموارد، مثل إحداث تخفيضات في القوات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بدور هام في إنشاء آليات جديدة للتخفيف من عبء الديون والتنسيق بين البرامج القطرية وبرامج المساعدة المالية للمانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الأطراف على حد سواء.

٧ - السيد تيندربيغو (بوركينا فاصو): قال إن الهم الأول للبلدان النامية ليس ما إذا كانت هناك مصادر كافية للمدخرات من أجل التنمية بل كيف يمكن التغلب على العقبات الكثيرة التي تعترض الوصول إلى هذه المبالغ. وقد حاول البعض أن يوضحوا، من خلال سفسطات إحصائية ونظرية، أنه قد تم تسجيل قدر ما من الانتعاش وأنه سيؤدي إلى تعبئة كافية للمدخرات من أجل الاستثمار ستستفيد منها أيضا البلدان النامية. ففي الواقع، تسجل معظم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الافريقية، مستويات ادخار ضعيفة ومعدلات استثمار متزايدة الانخفاض في وقت يتزايد فيه الطلب لديها على رأس المال. ولا يتسنى للبلدان ذات الاقتصادات الهشة للغاية أن تكون مدخرات محلية. ومن المسلم به أن التوجيه الفعال للمدخرات إلى الاستثمارات يعتمد على عوامل مثل التكيف الهيكلي وإعادة الثقة إلى المستثمرين. ففي بوركينا فاصو، تم توجيه جزء من المدخرات المحلية إلى القطاعات الانتاجية من خلال التحويل الكامل أو الجزئي لبعض المشروعات العامة، وشركات التأمين، والمصارف إلى القطاع الخاص، وفي نفس الوقت، أتاح أيضا الاستقرار السياسي، والإدارة الكفؤة، وسن قانون استثمارات جديد وأكثر مرونة وجاذبية، فرصا لاجتذاب المستثمرين. ورغم هذه الجهود، فإن البلد لا يزال ينتظر مصادر إضافية للتنمية. ولا تزال بوركينا فاصو تأمل في أن تتكون لدى المستثمرين، استجابة للاصلاحات الزاخمة والشديدة الوطأة التي أثرت أساسا على أشد القطاعات السكانية فقرا، ثقة كافية ليضطلعوا باستثمارات طويلة الأجل وأن يحذوا حذو الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا في توفير المساعدة الإنمائية الرسمية.

٨ - وفيما يتعلق بأزمة الديون وأثرها على التنمية، أكد أن بوركينا فاصو، بوصفها من البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى وبوصفها أيضا أحد أقل البلدان نموا، تهتم اهتماما بالغا بأية مشاورات أو مبادرات تهدف إلى التوصل إلى حل لهذه الأزمة. ورغم إشادته بفضل الدائنين الذين وافقوا على شطب أو إعادة جدولة ديون بعض البلدان، فقد أوضح أن العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا، ما زالت تسجل مستوى مديونية عاليا للغاية. وفي نهاية ١٩٩٣، بلغت قيمة ديون أقل البلدان نموا ١٢٧ بليون دولار بالمقارنة مع مبلغ ١١٧ بليون دولار في نهاية ١٩٩٠. وتواجه الدول الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء برمته المستوى مديونية متزايد الارتفاع تمثل جدولته صعوبة متزايدة. وفي البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، أدى تخفيض قيمة فرنك الجماعة المالية الافريقية في شباط/فبراير ١٩٩٤ إلى زيادة الحالة سوءا بانخفاض القيمة الدولارية للناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان.

٩ - وقال إن عددا من البلدان المدينة قد وقعت اتفاقات واتخذت خطوات بالغة الشدة لإعادة هيكلية اقتصاداتها وتتضمن هذه الاتفاقات فرعا عن تدابير لتخفيض الديون غير المسددة وعبء خدمة الديون. ومع ذلك، فقد كان تخفيف الديون الممنوح استجابة لهذه الجهود غير كاف في حالات كثيرة للتوفيق بين التزاماتها بالسداد وقدرتها على الدفع. وكانت الظروف التي اتخذت هذه الترتيبات ونفذت فيها غير مؤاتية للغاية. ولم تتمكن حتى أقل البلدان نموا، بما فيها بوركينا فاصو، من الحصول على استجابة شافية لأزمة ديونها، كما يتبين من النتائج الفاترة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العالمي في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات الذي عقد مؤخرا.

١٠ - واستطرد قائلا إنه نظرا لأن قدرة البلدان النامية على الاستثمار في انتاج جديد قد قضي عليها تماما، فقد أصبحت هذه البلدان في موقف يزداد حدية في مناخ يتميز بعولمة الاقتصاد العالمي. ولما كانت العولمة تعني التضامن والترابط، فإن التوصل إلى حل لمشكلة الديون ليس في مصلحة البلدان المدينة ذاتها فحسب، ولكن في مصلحة الدائنين والمجتمع الدولي بأسره أيضا. وأكد من جديد على قناعته بأنه لن يضع حدا للأزمة إلا حل عالمي وجذري.

١١ - السيد ضياء الدين (بنغلاديش): أعرب عن استيائه من اللامبلاة التي أبداها المجتمع الدولي في تناول أزمة الديون، التي ما زالت مستمرة على أشدها، مما اضطر البلدان النامية إلى تخفيض استثماراتها في القطاعات الاجتماعية الحيوية. وقال إنه ينبغي أن يمثل الاستثمار في الطاقة الانتاجية في البلدان النامية عنصرا أساسيا في أية استراتيجية لخفض الديون وهو ما سيتطلب نهجا متكاملا تشترك فيه الحكومات والمؤسسات التجارية والمتعددة الأطراف. وفي نهاية ١٩٩٣، بلغ المجموع الكلي لديون أقل البلدان نموا ١٢٧ بليون دولار أو قرابة ٧٦ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي، ومثلت الديون المتعددة الأطراف حوالي ٣٦ في المائة من مجموع ديون أشد البلدان فقرا، مقابل ٢٧ في المائة في ١٩٨٤. وكان النصيب المقابل في مجموع قيمة خدمة الديون في هذه الفترة قد زاد من أقل من ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة تقريبا. وكان تقرير الأمين العام قد حاول إبراز حالة ديون مختلف البلدان ومجموعات البلدان، ولكنه لم يتناول بالتحليل مشكلة ديون أقل البلدان نموا، فقد استأثرت بنغلاديش وحدها بنسبة ١٠,٧ في المائة من

مجموع قيمة ديون أقل البلدان نموا. وبلغت نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٥ في المائة. وفي ١٩٩٣-١٩٩٤، مثل مجموع مدفوعات خدمة ديونها ٢٠,٢ في المائة من صادراتها. وفي حين أن دخل الفرد منخفض لا يزيد على ٢٠٠ دولار، فإن نصيب الفرد من التزامات الديون زاد من ٦,٥٩ دولار في ١٩٧٣-١٩٧٤ إلى ١٣٣ دولارا أمريكي في ١٩٩٣-١٩٩٤.

١٢ - وقال إن تحقيق تخفيض كبير في عبء ديون أقل البلدان نموا يتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير قوية، بما في ذلك تعزيز تدابير نادي باريس بزيادة عدد المنتفعين وتغطية مبلغ أكبر من الديون غير المسددة بغية كفالة الشطب الكامل لكل الديون الثنائية الرسمية لأقل البلدان نموا، واتخاذ المؤسسات المتعددة الأطراف مبادرات مبتكرة وبخاصة شطب الديون للتصدي لمسألة عبء الديون الذي لا يطاق الناجم عن عمليات إقراضها، واستخدام مرفق تخفيض الديون لتحقيق خفض كبير في الديون المقدمة من المصارف التجارية مع تكملة ذلك بمشروعات لإعادة شراء الديون وتحويل الديون.

١٣ - وقال إنه بالنظر لعدم وجود تدفقات لرأس المال الخاص ومدخرات واستثمارات محلية كافية، فإن العديد من أقل البلدان نموا ما زالت تعتمد أشد الاعتماد على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ورغم الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المحلية وتنفيذ إجراءات تكييف وإصلاح في الاقتصاد الكلي، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تتحقق بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ومعظم البلدان الافريقية. وقال إن المجتمع الدولي ملزم من الوجهة الأدبية بأن يحترم التزاماته السابقة، وحث الشركاء في التنمية على أن يرقوا إلى مستوى الحدث وأن يكفلوا دمجا أفضل للبلدان النامية في عالم متزايد الترابط.

١٤ - السيد أعونا (أوغندا): قال إن مجموع ديون أوغندا بلغ في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ٣,١٥ بليون دولار، أو أكثر من العام الماضي بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، وهو ما يمثل أكثر من ٦٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وظلت النسبة المستحقة للدائنين المتعددي الأطراف قرابة ٧٥ في المائة، وليس الدائنين الثنائيين إلا ربع مجموع الديون، ومعظمها ديون لدائنين رسميين من خارج نادي باريس. وفي وقت سابق من ١٩٩٥، كانت أوغندا قد أصبحت أول بلد يستفيد من شروط نابولي، وهذا يعني أن أوغندا لن تطلب بعد الآن من الناحية النظرية المزيد من إعادة الهيكلية. ومع ذلك، فقد استمرت أوغندا تواجه مشاكل حادة في خدمة الديون. وبما أن نادي باريس ليس له إلا أقل من ربع ديون أوغندا الخارجية، فإن التخفيض الفعلي لمجموع الديون بموجب شروط نابولي لم يبلغ إلا ٢٦ في المائة فقط. كما أن من الممكن أن يتم بسهولة استخدام تخفيف عبء الديون الممنوح في الوفاء بالتزامات ديون نحو دائنين آخرين.

١٥ - واسترسل قائلا إن أوغندا نادت بوضع استراتيجية وافية كافية للديون الإنمائية المنحى، تهدف الى تغطية كل أنواع الديون، وتتضمن تدابير لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وكانت أوغندا قد أيدت تأييدا كاملا الحلول المقترحة من الفريق المخصص للديون والتنمية والتابع لحركة عدم الانحياز، والتي كانت قد اعتمدت في اجتماع وزاري لحركة عدم الانحياز عقد في جاكرتا في آب/أغسطس ١٩٩٤. وبعد أن

استعرض بعض التصريحات الأساسية الواردة في تقرير الأمين العام (A/50/379)، والتي شددت على عدم كفاية الإجراءات المتخذة حتى الآن، أكد من جديد تأييده للخطوات التالية: '١' تعزيز نطاق وفرص الحصول على شروط نابولي وتشجيع الدائنين من خارج نادي باريس على تطبيق شروط مماثلة؛ '٢' تحسين نوعية القروض لتسهيل القدرة على مواصلة خدمة الديون؛ '٣' وبالنسبة لأشد البلدان فقرا، توسيع نطاق الإعفاء من الديون وتخفيضها ليشمل الديون التجارية والمتعددة الأطراف؛ '٤' وكفالة أن يتخذ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أقرب وقت ممكن مبادرات بشأن الديون المتعددة الأطراف تتضمن تيسير شروط تمويل القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي؛ وإنشاء آليات جديدة لمعالجة مسألة مجموع الديون المتعددة الأطراف الحالية. وفي هذا الصدد، فإن صيغة محسنة للاقتراح الذي تقدمت به المملكة المتحدة ستكون ملائمة.

١٦ - وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تمثل للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، المصدر الرئيسي الخارجي لتمويل التنمية والوسيلة الوحيدة لتجنب شراك الديون الدائمة. وتحكم أوغندا إدارة شؤونها المالية حتى تولد موارد محلية من خلال زيادة المدخرات. وهي تجري إصلاحات أيضا في قطاعات خدماتها النقدية والمالية. وكانت قد اتخذت تدابير للتحرير والتحويل الى القطاع الخاص لاجتذاب الاستثمارات، ومع ذلك، فإن رأس المال الخاص لا يزال يتجنب الى حد كبير القارة الأفريقية بأكملها. وتنوي أوغندا أن تواصل العمل مع شركائها في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف للتوصل الى طرق مبتكرة لتعبئة رؤوس أموال الانتاج الخاصة، واتخذت لهذا الغرض عددا من التدابير المحلية في شؤون الإدارة والسياسة العامة.

١٧ - وفي ختام كلمته، أعاد التأكيد على التزام بلده بالإصلاحات الاقتصادية والهيكلية. وقال إنه، مع ذلك، لا يمكن أن تنجح هذه التدابير ما لم تستكمل بتدابير خارجية ملائمة في مجالات التجارة والإعفاء في الديون وتدفقات الموارد ونقل التكنولوجيا.

١٨ - السيد قايد (اليمن): أثنى على ما جاء في بيان ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧، ثم قال إنه يتحتم على الدول المتقدمة أن تزيد من مساعداتها للدول النامية للحد من الخطر المتمثل في الجوع والفقر، كما أن من الضروري إحياء حوار الشمال والجنوب وتحديد الدعوة لعقد مؤتمر دولي من أجل تمويل التنمية. وقال إن عبء الديون على البلدان النامية يشكل عقبة كأداء أمام التنمية والانتعاش الاقتصادي ولذا فعلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير تتضمن آليات خاصة لخفض الديون وخدماتها، كما أن على نادي باريس أن يُبدي مرونة أكثر في خفض الديون وخدماتها. وقال إن من الواجب إعادة تلك الموارد التي كانت مخصصة لأسلحة الدمار الشامل الى التنمية.

١٩ - وأضاف أنه بدأت في اليمن اتجاهات الخصخصة وإشراك القطاع الخاص في العملية التنموية، وأن الخطوات الديمقراطية التي خطتها اليمن بانتهاجها للديمقراطية هي من أهم العوامل التي تتيح أرضية صالحة للتنمية. وستركز للخطة الخمسية الطموحة للتنمية التي يجري إعدادها الآن، على استكمال البنية

التحتية والاهتمام بالصناعات الوطنية. وفي هذا الصدد، تحتاج بلادي الى دعم الأمم المتحدة لخروجها من أزمتها التي تراكمت نتيجة عوامل كثيرة منذ حرب الخليج، وتوقف التحويلات والمساعدات التي كانت ترد إليها والتي كانت تمثل رافدا من روافد الإنتعاش الاقتصادي. كما أن بلادي قد تأثرت كثيرا في بنيتها التحتية من جراء المحاولة الانفصالية التي قامت بها مجموعة خارجة عن الشرعية أدت نتيجتها الى إلحاق أضرار كبيرة في الاقتصاد والتنمية وأدت الى الحاجة الماسة للتمويل لإعادة بناء ما دمرته الحرب. وفي ختام كلمته، أشار الى دور منظمات الأمم المتحدة في مساعدتها لليمن وأعرب عن أمله في مواصلة الدعم من أجل التنمية.

٢٠ - السيد يانج (زائير): قال إن عبء الديون الذي تنوء تحته البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، يشكل عقبة كأداء في طريق تنميتها وتجعل اتخاذ تدابير التكيف الاقتصادي أمرا محفوفا بالمخاطر. وفيما يتعلق بالديون العامة والخاصة المتعددة الأطراف، فإن وفده يعتقد أنه رغم أن شروط إعادة جدولة الديون والإعفاء منها، التي تم التفاوض عليها في ناديي باريس ولندن، تبدو مرضية للوهلة الأولى، إلا أنها سيتبين على الأمد الطويل، أنها بالغة التقييد ما لم يتفق على شروط تفضيلية، ولا تمثل إعادة جدولة الديون أو الإعفاء منها خيارا في حالة الديون المتعددة الأطراف، بل إن عدم وفاء مدين ما بالتزاماته قد يؤدي الى وقف التسهيلات التي تمنحها مؤسسات بريتون وودز.

٢١ - وفيما يتعلق بالديون المتعاقد عليها بين البلدان النامية، قال إن من المؤسف أن المجتمع الدولي لم يتخذ خطوات لمساعدة البلدان الأكثر مديونية على التوصل حتى الى حلول مسكنة لمشاكل ديونها الخطيرة. ومن العسير جدا على أقل البلدان نموا أن يسدد يوما ما بعضها بعضا الديون من خلال المشروعات الإنمائية الصغيرة بالنظر الى تزعزع حالتها الاقتصادية في الوقت الراهن. وأعرب عن أمل وفده في أن تقدم الأمم المتحدة وبعض البلدان الدائنة عونا ما للبلدان التي في سبيلها الى الخروج من أوضاع نجمت عن الجهود التي تبذلها للتخلص مما خلفه الاستعمار.

٢٢ - وأضاف أن وفاء البلدان المدينة على الوجه المناسب بمعظم التزاماتها إنما يمثل العامل الملمح الرئيسي وراء التدفقات المالية الدولية من الجنوب الى الشمال. ومما يزيد المشكلة تعقيدا الانخفاض الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية، والذي أدى الى بقاء البلدان النامية رهينة للفقر لأنها لا تملك المبالغ اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشكل الحمائية في التجارة والمشروطية في منح المساعدة الإنمائية تهديدا خطيرا للجهود الرامية الى القضاء على الفقر في جميع أرجاء العالم. ولن تنجح هذه الجهود ما لم تقترن بتمويل إنمائي كاف وإحساس قوي بالتضامن بين الدول.

٢٣ - وأكد على الأزمة الخطيرة التي تمر بها البلدان الأفريقية والتي ترجع الى عبء الديون الثقيل الطويل العهد، وإلى انخفاض أسعار سلعها التصديرية وتدهور معدلات التبادل التجاري. وعلى أن عبء ديونها يستنفذ أكثر من ثلث إيرادات التصدير.

٢٤ - واسترسل قائلا إنه ثبت أن انتقال زائير الى النهج الديمقراطي خلال السنوات الخمس السابقة قد ألحق الدمار باقتصادها. فالتنمية تواجه عقبات خطيرة بسبب تدمير الهياكل الأساسية الصناعية، وعدم وجود دعم ثنائي ومتعدد الأطراف، وتعطل قرابة ثلثي عدد السكان العاملين عن العمل. ومن ثم، فإنها لا تملك الموارد اللازمة لتمويل ديونها الخارجية.

٢٥ - وأضاف أنه بالنظر الى ترابط الاقتصادات الوطنية، فإن أزمة الديون المستمرة تمثل تهديدا للاقتصادات الغربية ويمكنها أن تحدث عدم استقرار نقدي، وعلى الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لتسهيل التوصل مع مؤسسات بريتون وودز الى ترتيبات تخفف مما على البلدان النامية المتعددة الأطراف، ولا سيما أقلها نموا، من عبء ديون متعددة الأطراف. ويمكن الأخذ بهذا النهج، حيث أن معظم المساهمين في هذه المؤسسات هم أيضا الدائنون الرئيسيون للبلدان النامية. وينبغي لفريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية، أن يأخذ في الحسبان ضرورة اتخاذ هذه الترتيبات لدى إعداده لوثيقته النهائية التي من المقرر أن تعرض على الجمعية العامة.

٢٦ - وقال إن إعادة الجدولة لا تمثل في حالة الديون الثنائية إلا مهلة مؤقتة. وبالنظر الى الحالة الاقتصادية الراهنة، فإن من المأمول أن يكون في الإمكان شطب ديون البلدان التي تنوء تحت عبء ديونها. ويمكن استخدام الموارد التي ستوفر على هذا النحو في إعادة بناء القدرة الانتاجية لهذه البلدان. وستهيء هذه الشراكة اقتساما متوازنا للأسواق يستفيد منه الجميع، وثمة خطوة أخرى يمكن اتخاذها هي جعل الترتيبات المختلفة لتخفيض الديون أكثر اتساقا.

٢٧ - السيد اوكانيوا (اليابان): أشار الى الوثيقة (A/50/429) الخاصة بالاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقال إن مما يشجعه أن يلاحظ أن كل بلد تقريبا يسعى الى التوصل الى الوسيلة الملائمة لتكيف اقتصاده مع التنافس الدولي (الفقرة ٣٠) ويوافق وفده على العديد من الملاحظات التي تضمنها التقرير وسبل النجاح في الحفاظ على معدلات نمو معظم البلدان النامية في آسيا المدرجة في الفقرة ٣٣ تنطبق أيضا على كل البلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان المتقدمة. وينبغي أن تسعى البلدان النامية أيضا الى تطبيق سياسات تؤدي الى إنشاء قطاع مالي سوقي المنحى يقوم على أساس إطار قانوني مستقر ونهج تنظيمية وإشرافية ملائمة.

٢٨ - وأضاف أن بلده يوفر التدريب التقني في مجال السياسات المالية وسياسات الميزانية للموظفين المدنيين الشبان من البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الآسيوية، وهو يسعى الى إنشاء شبكة دولية من خلال تبادل اولئك المتدربين. ووصف عددا من المبادرات التي اتخذها بلده لتعزيز التعاون بين البلدان الآسيوية والأفريقية في أمور مثل سياسات الاقتصاد الكلي والوساطة المالية.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتجارة، قال إن النظام التجاري المفتوح المتعدد الأطراف يوفر فرصا لتوسيع التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وفيما يتعلق بما قد يترتب

على اتفاقات منظمة التجارة العالمية من آثار معاكسة على أقل البلدان نموا، فإن وفده يتفق مع ما جاء في التقرير بأن تنفيذها سيحسن فعالية الاقتصاد العالمي، وأن معظم الاقتصادات في العالم ستستفيد من تحرير التجارة المتعددة الأطراف (الفقرة ٨١). وقال إن وفده يوافق أيضا على أنه يمكن للسياسات العامة الوطنية الرامية الى الحد من الاختلالات الاقتصادية المحلية أن تعزز المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة، وأن تفوق فوائدها أية آثار سلبية قصيرة الأجل (الفقرة ٨٢). وأضاف قائلا إن بلده يضطلع بدور نشط في تعزيز التعاون الإقليمي من خلال منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ويتطلع الى تحقيق تجارة واستثمارات حرة ومفتوحة في المنطقة بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٠ - وانتقل الى الحديث عن التقرير بشأن مصادر تمويل التنمية في منتصف العقد (A/50/397)، فلاحظ أن الزيادات الملحوظة في تدفقات الموارد الخاصة الى آسيا وأمريكا اللاتينية والتي تجاوزت بكثير التدفقات الرسمية، تعكس الإصلاحات الاقتصادية الناجحة والثقة السياسية المتزايدة في هذه المناطق. وأن تدفقات الموارد الخاصة الداخلة الى البلدان النامية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات في رؤوس أموال أو قروض مصرفية أو قروض بشراء سندات تهيئ إعادة تنشيط وتنويع الأنشطة الاقتصادية لهذه البلدان ودمجها من ثم في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن توسيع نطاق الأسواق المالية وتكاملها قد أوجدا خطرا جديدا من داخلها يتمثل في احتمال أن يكون للتحركات المفاجئة الواسعة النطاق لرؤوس الأموال أثر مباشر ومُعدٍ على الأسواق الأخرى. وهناك حاجة لسياسات اقتصادية كلية سليمة تحول دون حدوث هذه الأزمات وإلى أن تستكمل بمراقبة معززة يقول بها صندوق النقد الدولي. وإنشاء آلية تابعة للصندوق للتمويل في حالات الطوارئ هو أمر بالغ الأهمية لمواجهة هذه الأزمات في حالة حدوثها.

٣١ - وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستواصل القيام بدور هام في البلدان التي لا يمكنها بعد اجتذاب موارد كافية من القطاع الخاص. ورغم أن المستوى الكلي العالمي للمساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض في عام ١٩٩٣ واستمر على حاله في عام ١٩٩٤، إلا أن بلده يواصل بصورة متسقة زيادة مساعدته الإنمائية الرسمية. وشدد على ضرورة أن يبذل المانحون جهدا متواصلا في هذا الصدد من أجل كفالة تحقيق التنمية المستدامة في العالم أجمع.

٣٢ - السيد سوري (الهند): في معرض التعليق على التقرير المتعلق بمصادر تمويل التنمية في منتصف العقد (A/50/397)، قال إنه رغم أنه يبدو أن هناك مدخرات كافية على الصعيد العالمي إلا أنه ينبغي تشجيع تخصيص هذه المدخرات لتمويل التنمية بصورة أكثر فعالية، وأن من الضروري اتخاذ تدابير لكبح ما في أسواق تبادل العملات ورؤوس الأموال من اختلالات ناجمة عن التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وينبغي أن تنظر المؤسسات المالية الدولية في إنشاء شبكات دولية للسلامة لحماية سلامة البرامج الإنمائية إذا ما واجهت خروجا مفاجئا لرؤوس الأموال الخاصة. وأضاف أن وفده يرحب باقتراح إقامة آلية للتمويل في حالات الطوارئ داخل صندوق النقد الدولي ويعتقد أن من الضروري تعزيز هذه الآلية.

٣٣ - وأضاف أنه من الضروري أيضا تعزيز موارد صندوق النقد الدولي بصورة كبيرة. وأن القضية المتعلقة بتخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة ما زالت دون حل. وأنه لم يتم التوصل إلى نتائج محددة بشأن التنفيذ المبكر للترتيبات العامة للاقتراض من أجل زيادة موارد الصندوق. ويبدو أنه لا تتوفر الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حلول تعاونية موثوق بها لمواجهة المخاوف التي تكتنف البيئة الاقتصادية العالمية.

٣٤ - وقال إنه ينبغي أيضا زيادة الاتساق في جهود الرقابة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، مع التركيز بصورة أكبر - على مراقبة القوى المحركة للنمو. وبما أن البلدان النامية والبلدان المتقدمة لا يتماثل تأثيرهما على النظام العالمي فإن نفس الشروط الخاصة بالبيانات لا يمكن تطبيقها بصورة موحدة على كل البلدان.

٣٥ - وقال إنه من الضروري أيضا إيلاء المزيد من الاهتمام إلى مواطن الضعف في الاقتصادات الصناعية، وبخاصة العجز المالي الكبير وكثرة البطالة الهيكلية.

٣٦ - ومضى إلى القول إنه ينبغي أن توجه اللجنة رسالة قوية واضحة بشأن ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة لمواجهة الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات العالمية الأخيرة. ورغم صحة أن التخصيص السليم للموارد والأولويات أمر هام، فإنه صحيح أيضا أن الحاجة ماسة إلى زيادة كبيرة في تدفقات الموارد من الخارج لدعم برامج استئصال الفقر والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

٣٧ - وانتقل في الحديث إلى التقرير بشأن حالة ديون البلدان النامية حتى منتصف عام ١٩٩٥ (A/50/379)، فقال إنه من الضروري السعي إلى التوصل إلى حل مبكر ودائم وشامل لأزمة الديون بدلا من مواصلة نهج معالجة كل حالة على حدة. ويجب أن تتضمن أية استراتيجية دولية شاملة تدابير تتضمن خفض الديون وإعادة الجدولة وزيادة التدفقات المالية للبلدان المنخفضة الدخل والشديدة المديونية. وينبغي اتخاذ التدابير لا لمساعدة البلدان المتأخرة عن تسديد مدفوعات ديونها فحسب، ولكن لتقديم المساعدة أيضا إلى البلدان التي تواصل الوفاء بالتزاماتها بتكلفة كبيرة لاقتصاداتها، وإلى البلدان التي تتصدى للفقر الواسع النطاق.

٣٨ - وأضاف أن بلده كان قد بدأ قبل سنوات قليلة بتعديل هيكل ديونه من خلال محاولة الحصول على تمويل متوسط وطويل الأجل بدلا من تمويل قصير الأجل. وكان قد وضع حدا أعلى من حيث المبدأ للقروض التجارية الخارجية بغرض الحفاظ على مواعيد استحقاق متغيرة. وحولت القروض إلى الصناعات الأساسية التي يتوقع لها أن تحقق مدخرات أو إيرادات من العملات الأجنبية. وكان بلده قد شرع في برنامج واسع النطاق لتثبيت الاقتصاد الكلي وللإصلاح الهيكلي، بما في ذلك اعتماد سياسة جديدة للاستثمارات الأجنبية والتصديق على الاتفاقية المنشئة لوكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف.

٣٩ - وفي ختام كلمته، شدد على أن ليس هناك حل طويل الأجل ناجع لأزمة الديون إلا بالتوسع السريع والمتواصل في تقديم استثمارات ثنائية ومتعددة الأطراف بشروط ميسرة.

٤٠ - السيد فلورنسيو (البرازيل): قال إن تقرير الأمين العام عن مصادر تمويل التنمية في منتصف العقد (A/50/397) يؤكد بحق على وجوب دراسة تمويل التنمية في السياق الجديد للاقتصاد العالمي الذي شهدت فيه تدفقات رأس المال الخاص الدولية إلى بعض البلدان النامية زيادة كبيرة. وتقوم هذه التدفقات الخاصة بدور أساسي في تمويل التنمية، ولكن يمكن أيضا أن تكون لها آثار يحتمل أن تسبب اختلالا في النظام المالي الدولي. ويجب أن تقترن الاستراتيجيات السوقية المنحى في القطاع المالي بتدابير تحد من الاعتماد على التمويل شديد التقلب.

٤١ - وفيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به السياسة العامة الدولية قال إن كلما زادت عولمة الاقتصاد العالمي، كان من الضروري إعطاء أولوية أكبر للتعاون من أجل تحقيق بيئة اقتصادية دولية مستقرة تفضي إلى نمو اقتصادي. وأنه ما من نموذج واحد لتنمية القطاع المالي يمكن فرضه على كل البلدان. وأن من الأهمية الوصول إلى التعاون الذي يهدف إلى كفالة توفير فرص أكبر للحصول على التمويل الدولي. ويمكن أن يضطلع صندوق النقد الدولي بدور مركزي من خلال تحسين الرقابة على السياسات الاقتصادية. وقد جرت العادة على تطبيق هذه الرقابة، بدون استثناء تقريبا، على الاقتصادات النامية فقط، ومع ذلك، فهناك حاجة لمزيد من التوازن في هذا المجال من أجل تحقيق سلامة النظام المالي العالمي. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا مركزيا في أي جهد دولي يبذل في مجال تمويل التنمية، نظرا إلى أن العديد من أقل البلدان نموا، وبخاصة في أفريقيا، لم تُفد من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

٤٢ - ومضى إلى القول إن أزمة الديون الخارجية إنما تثير القلق لدى الجميع، كما أن الأثر السلبي لعدم إمكانية الحصول على ائتمانات دولية يقلل من قدرة الحكومات على النهوض بالنمو الاقتصادي وعلى تحويل الموارد إلى القطاع الاجتماعي. وستكون لعدم تحسين أحوال ديون البلدان النامية آثار خطيرة على القدرة على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الدولية الكبرى بدءا من ريو وانتهاء ببيجين. وقال إن البرازيل تؤيد الدعوة إلى تطبيق أكثر شمولا لتدابير تخفيف عبء الديون، وتدعم الرأي القائل بأن زيادة الموارد المتاحة للترتيبات العامة للاقتراض في صندوق النقد الدولي ستمثل خطوة إيجابية على طريق إعادة الثقة إلى البلدان الشديدة المديونية. وينبغي أيضا أن تراعي سياسات التكيف الهيكلي أهداف التنمية وألا تقتصر على الأهداف النقدية والمالية القصيرة الأجل. وإن الإدراك المتزايد بأن قضية الديون الخارجية تمثل هما يشغل بال البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بادرة على تحقيق تقدم.

٤٣ - السيد أويسو (توغو): قال إن أزمة الديون في الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى وفي أقل البلدان نموا قد وصلت إلى نسب مفرطة. ففي توغو زادت الديون الخارجية إلى أكثر من الضعف في أربع سنوات. ورغم كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وبخاصة نادي باريس والشركاء في التنمية، مثل ألمانيا، والدانمرك، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، للتخفيف من عبء الديون وشطب

جزء من الديون الثنائية الرسمية، لا تزال أقل البلدان نموا تشهد انخفاضا في مستوى المعيشة. ويتضح من تقرير الأمين العام (A/50/379) أنه ما لم ينهض المجتمع الدولي بمسؤوليته في هذا المجال، فإن البلدان النامية لن تشهد أي نمو اقتصادي أو تحسن في مستويات المعيشة.

٤٤ - وعليه يحث وفده على اتخاذ تدابير شاملة لحل مشكلة الديون تهدف إلى الشطب الكامل للديون المتعاقد عليها بشروط ميسرة والتي أعيدت جدولتها في نادي باريس، وإلى تخفيض الديون المتعددة الأطراف، بما في ذلك إعادة شراء الديون بإيرادات بيع احتياطي صندوق النقد الدولي من الذهب.

٤٥ - وقال إن على المجتمع الدولي أن ينفذ أحكام قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٩ ذات الصلة. ذلك أن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر، كل في حدود اختصاصها، في اتخاذ تدابير ملائمة جديدة للتخفيف، بقدر كبير من عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل؛ وأعرب عن أمل وفده في أن يلقى هذا النداء آذانا صاغية حتى يمكن التوصل إلى حل واف ومنصف ودائم لأزمة الديون.

٤٦ - السيد عزيز (تونس): قال إن التوصل إلى حل لأزمة الديون الخارجية شرط مسبق لأية جهود لإعادة البناء وخطط التوسيع المستدام لاقتصادات البلدان النامية. وقد حققت التغيرات التي طرأت على الحالة السياسية في السنوات الأخيرة بعض الفوائد، ولكنها أثارت تحديات جديدة للبلدان النامية لتكيف اقتصاداتها مع الأوضاع المالية والتجارية والتكنولوجية الجديدة. وأعرب عن سعادة وفده لأنه لاحظ أن بعض البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية قد نجحت في تخفيف عبء ديونها، ومع ذلك، فلا يمكن أن يقول الشيء نفسه عن معظم بلدان أفريقيا. بل إن أكثر برامج الاستقرار الاقتصادي المحلي والتكيف الهيكلي قوة وفعالية لن تحول بين هذه البلدان وبين مواجهة عقبات كأداء تعترض انتقالها إلى طريق التنمية المتواصلة والمستدامة. ومن ثم، فإن حكومته قد دعت في العديد من الندوات الدولية إلى "مبادلة الديون بالتنمية". ورغم أن شطب ديون أشد البلدان فقرا يمثل بادرة هامة، فإن الاقتراح بشأن إعادة توجيه خدمة ديون البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى مشروعات بيئية وإنمائية سيكون وسيلة مثالية لتنشيط التنمية.

تنظيم الأعمال

٤٧ - السيد باباداتوس (اليونان): أعاد إلى الأذهان أن اللجنة كانت قد أبلغت أن عليها أن ترجئ النظر في البند ٩٦ (و) من جدول الأعمال المعنون "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" لعدم توفر الوثائق. ووفقا لأحكام القرار ١٦٢/٤٨ بشأن إعادة تنشيط الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة والذي كان من المقرر استعراضه في هذه الدورة فإنه لا ينبغي تغيير برنامج العمل إلا في ظروف استثنائية جدا. وإذا لم يتوفر تقرير، فعلى ممثل الأمين العام أن يقدم تفسير. وينبغي أن يتناول مكتب اللجنة مسألة المسؤولية عن وثائق اللجنة والمحاسبة عليها، وأن يقدم تقريرا بالنتائج التي يتوصل إليها إلى الأعضاء.

٤٨ - السيد كاباكتولان (الفلبين): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه قد تم التوصل، بعد التشاور، إلى اتفاق بشأن إعادة تجميع طفيف لمجموعات البنود الفرعية التي سينظر فيها في إطار البنود ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ من جدول الأعمال. وفضلا عن ذلك، أبلغ الأعضاء بأن أعضاء مجموعة الـ ٧٧ قد أوصوا الجمعية العامة بإدراج بند فرعي جديد عنوانه "الأغذية والتنمية الزراعية" تحت البند ٩٥ من جدول الأعمال. وسيتيح هذا البند الجديد الفرصة لأن تركز اللجنة اهتمامها على مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ولن يتطلب النظر فيه مناقشة مطولة، ولكنه سيسمح للجنة بأن تقدم مشروع قرار يؤيد عقد هذا المؤتمر.

٤٩ - الرئيس: قال إنه سيعتبر أن اللجنة توافق على تعديل تنظيم الأعمال على هذا النحو.

٥٠ - وقد تقرر ذلك.

٥١ - الرئيس: طلب إلى الأمانة العامة أن تعيد إصدار تنظيم أعمال اللجنة بوصفه الوثيقة A/C.2/50/L.1/Rev.2 في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥